مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية مختصة بنشر الابحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

العدد الرابع - السنة الاولى - المجلد الاول / شوال 1447 الموافق نيسان 2026

توجه جميع الملاحظات الى رئيس لجنة التحرير على العنوان

مجلة الكندي - أربيل - العراق

الهاتف : 9647500100017+

البريد الالكتروني : alkindi-journal.com

تتوفر نصوص البحث على الموقع التالي

alkindi-journal.com

رقم الايداع ISSN : 3005 -6578-2693

مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والسياسية المعاصرة

مجلة الكندي
دراسات قانونية برؤية مستقبلية

رئيس التحرير:

أ.د مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق – العراق

مدير التحرير:

أ.د أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك – العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر
أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات–العراق
أ.د.عمر محمد شحادة
الجامعة اللبنانية – لبنان
أ.د. محمد رياض دغمان
الجامعة اللبنانية – لبنان
د. رواد غالب سليقة
جامعة بيروت العربية – لبنان
د. عمار ممدوح البيك
جامعة حلب – سورية
أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي
الجامعة العراقية – العراق
أ.د. أحمد نوار نصيف
جامعة تكريت – العراق

أ.د رشيد مجيد محمد الربيعي
جامعة بغداد–العراق
أ.د. بشير سعد زغلول
جامعة قطر – قطر
أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة
الجامعة الأردنية – الأردن
د. محمد بن طريف
جامعة عمان العربية – الأردن
أ. د. وسام حسين غياض
الجامعة اللبنانية – لبنان
أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم
جامعة تكريت – العراق

سياسة النشر

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (**https:// alkindijournal.com**)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (**Committee On Publication Ethics**) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية

والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (**turnitin**) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (**Peer-reviewed process**) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (**Open Access**).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر. باستثناء البحوث المستلة من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

التحليل الإقليمي للأمن القومي الإير اني-العراقي

بإشراف محمد أخباري

إعداد صادق عبد الغني جلاب

المستخلص

تتناول هذه الورقة بنية الأمن الإقليمي في غرب آسيا من خلال عدسة تكاملية تجمع بين نظريات المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، ومفهوم القوة الناعمة والهيكلية، وتحولات الجيوسياسية إلى جيواقتصاد. تُحلل الدراسة الديناميكيات الحدودية الإيرانية-العراقية، ودور مشاريع الربط كالسكك الحديدية، وتأثير العوامل القبلية وسبل العيش في تشكيل التهديدات الأمنية. تخلص الورقة إلى أن القوة في هذه المنطقة لم تعد عسكرية بحتة، بل أصبحت هجينة، تجمع بين الاعتماد المتبادل والبنى التحتية والنفوذ الاجتماعي، مما يستدعي مقاربات جديدة تتجاوز النماذج الكلاسيكية.

الكلمات المفتاحية : . الجيوسياسية ،. القوة الهجينة ، . الأمن الإقليمي ، .غرب آسيا، . الجيواقتصاد.

Abstract

This paper examines the structure of regional security in West Asia through an integrative lens that combines English School theories of international relations, the concepts of soft and structural power, and the shifts from geopolitics to geo-economics. The study analyzes Iranian-Iraqi border dynamics, the role of connectivity projects such as railways, and the influence of tribal factors and livelihoods in shaping security threats. The paper concludes that power in this region is no longer purely military, but has become hybrid, combining interdependence, infrastructure, and social influence, which calls for new approaches that transcend classical models.

Keywords :- ،Geopolitics - ،Hybrid Power Regional Security- West Asia- Geo-economic.

المقدمة

يشكّل التفاعل بين "الجغرافيا" و"القوة" جوهر التحليل الجيوسياسي المعاصر، إذ لم تعد الحدود بمثابة خطوط فصل جامدة بل أصبحت فضاءات ديناميكية تتنافس عليها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. يستند هذا التحليل إلى النظرية الجيوسياسية التي ترى أن الممرات لم تعد مجرد طرق للنقل، بل تحولت إلى "سلاح جيوسياسي وأداة للتطويق أو التحرير".

أولاً : أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الفصل في تقديم قراءة تحليلية معمقة للتحديات الجيوسياسية التي تواجه الأمن القومي الإيراني–العراقي، مع اقتراح استراتيجيات تحويل الجغرافيا من عائق إلى قوة فاعلة في معادلات القوة الإقليمية.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية المحورية في السؤال التالي: كيف يمكن للممر الإيراني–العراقي أن يُحدث تحولاً جذرياً في ميزان القوى الإقليمي، وما هي التهديدات والفرص المرتبطة بهذا المشروع الجيواستراتيجي في ظل التنافس الدولي والإقليمي على ممرات العبور؟

ثالثاً: منهجية البحث

يعتمد هذا الفصل على المنهجية المختلطة التي تجمع بين التحليل النظري القائم على النماذج الجيوسياسية، والتحليل التطبيقي من خلال المقابلات المعمقة والاستبيانات الإحصائية، بما يحقق التكامل بين الأبعاد الكمية والنوعية في قراءة الظاهرة الجيوسياسية.

رابعاً: خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين:

– المبحث الأول: التهديدات الجيوسياسية واستراتيجيات المواجهة، ويتضمن مطلبين:

– المطلب الأول: التهديدات التقليدية والناعمة للفضاء الجيوسياسي الإيراني–العراقي.

– المطلب الثاني: الاستغلال الاستراتيجي للجغرافيا كأداة قوة ومواجهة الحصار.

– المبحث الثاني: التحليل الميداني والبيئة التنافسية وتحديد الأولويات المكانية، ويتضمن مطلبين:

– المطلب الأول: النتائج الميدانية النوعية والكمية لتصورات النخب.

– المطلب الثاني: تحليل البيئة التنافسية الإقليمية وتحديد الأولويات المكانية.

المبحث الأول

التهديدات الجيوسياسية واستراتيجيات المواجهة

يتناول هذا المبحث تحليل الأبعاد التهديدية للفضاء الجيوسياسي الإيراني–العراقي، مستنداً إلى النظرية النقدية في الدراسات الجيوسياسية التي تنظر إلى الحدود والممرات كفضاءات ديناميكية للتنافس والصراع. ينقسم المبحث إلى مطلبين رئيسيين: يركز الأول على رصد وتحليل التهديدات التقليدية والناعمة التي تواجه الممر المقترح، بدءاً من محاولات التطويق العسكري وصولاً إلى الحروب الهجينة السيبرانية والبيئية. ويعالج الثاني استراتيجيات تحويل الجغرافيا من عائق إلى قوة، عبر آليات توليد النفوذ الاقتصادي وخلق الترابط الأمني وكسر الحصار الجيوسياسي، بما يحقق المرونة الاستراتيجية للدولتين في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية.

وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول التهديدات التقليدية والناعمة للفضاء الجيوسياسي الإيراني–العراقي ، أما المطلب الثاني نتناول فيه الاستغلال الاستراتيجي للجغرافيا كأداة قوة ومواجهة الحصار.

المطلب الأول

التهديدات التقليدية والناعمة للفضاء الجيوسياسي الإيراني-العراقي

في هذا المطلب، تم نقل التهديدات من المستوى العسكري التقليدي إلى مستوى التنافس على الفضاء الجيوسياسي، وذلك انسجاماً مع التحولات النظرية في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة. فوفقاً لنظرية مجمع الأمن الإقليمي التي طورها باري بوزان وأولي ويفر، فإن الأنماط الأمنية الإقليمية أصبحت أكثر بروزاً في السياسة الدولية منذ حقبة ما بعد الاستعمار، حيث تتفاعل القوى العالمية مع المجمعات الأمنية الإقليمية التي تشكل النظام الدولي المعاصر[1]، وفي هذا السياق، يُعدّ العراق "رئة إيران الجيوسياسية" كما يصفه المحللون الاستراتيجيون، نظراً للحدود البرية الطويلة التي تمتد لنحو 1458 كيلومتراً والروابط التاريخية والدينية العميقة التي تجمع البلدين.

[1] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 3–45.

أولاً: التهديدات الجيوسياسية التقليدية

أ– تهديد العرقلة الجيوسياسية: يُعدّ أحد أكبر التهديدات التقليدية التي تواجه إيران في فضاءها الجيوسياسي محاولة القوى الإقليمية والدولية تطويقها داخل حدودها البرية. ويتمثل التهديد الرئيسي هنا في إنشاء الولايات المتحدة حزاماً أمنياً في محافظة الأنبار العراقية، بهدف قطع اتصال إيران المباشر بسوريا عبر الأراضي العراقية. وهذا يتسق مع ما وصفه فلينت في تحليله للهياكل الجيوسياسية، حيث تُستخدم القواعد العسكرية والقوات المنتشرة كأدوات لإعادة تشكيل الفضاء الجغرافي لصالح القوى المهيمنة[2]، فالقواعد الأمريكية في عين الأسد وغيرها من المواقع العراقية لا تمثل مجرد وجود عسكري، بل هي محاولة منظمة لخلق "حاجز مكاني" يمنع تشكيل استمرارية إقليمية من وسط الهضبة الإيرانية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ب– النفوذ الهيكلي للجهات المنافسة: لا يقتصر النفوذ الهيكلي لتركيا في مشروع تطوير القناة الجافة (طريق التنمية) على مجرد بناء طريق، بل يتعداه إلى تصميم

[2] **Colin Flint, Introduction to Geopolitics, 3rd ed. (London: Routledge, 2017), 45–67.**

نظام عبور جديد يُقصى فيه إيران تماماً. وهذا يُشكل تهديداً تقليدياً لسيطرة إيران الجغرافية على ممرات العبور الإقليمية. فالمشروع التركي–العراقي الذي يربط ميناء الفاو الكبير بالحدود التركية عبر شبكة متكاملة من الطرق السريعة والسكك الحديدية بطول 1200 كيلومتر وبتكلفة تقدر بنحو 17 مليار دولار، يسعى إلى تحويل العراق من شريك تكميلي لإيران إلى منافس في لعبة محصلتها صفر. وهذا يعكس ما أشار إليه حافظ نيا في نظريته عن الفضاء الجغرافي، حيث يرى أن العراق جزء من المجال الطبيعي لنفوذ إيران نظراً للروابط الهيدروسياسية والدينية، وبالتالي فإن أي محاولة لإقصاء إيران عن هذا الفضاء تُعد تهديداً استراتيجياً مباشراً.[3]

ج– التهديدات الحدودية والإقليمية: وجود بؤر توتر في المناطق المتنازع عليها في العراق، مثل المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، قد يُهدد أمن الممر في الحزام الشمالي والوسطى. وتشير الدراسات إلى أن هذه المناطق تشكل مساحات خارجة عن السيطرة، حيث تزدهر الأنشطة غير الحكومية والتهديدات الأمنية، مما يستدعي معالجة أمنية متكاملة تتجاوز النهج العسكري التقليدي.

---

[3] **محمد حافظ نيا، الجغرافيا السياسية لإيران (طهران: مؤسسة الدراسات الجيوسياسية، ٢٠١٩)، ٨٩–١٠٤.**

فوفقاً لنظرية الترابط الاقتصادي، إذا وُجد ممر حيوي، فإن تداخل مصالح التجار وشركات النقل والمجتمعات المحلية سيزيد بشكل كبير من تكلفة أي تهديد أمني قد يواجهه الفاعلون المُعرقِلون،[4] وهذا يعني أن تحويل هذه المناطق من بؤر توتر إلى مراكز ازدهار اقتصادي مرتبطة بالممر يُعد استراتيجية أمنية فعالة.

ثانياً: التهديدات الناعمة والذكية (الحرب الهجينة)

تُهدد هذه التهديدات استقرار الممر أكثر من القنابل والصواريخ نظراً لطبيعتها غير المادية وانتشارها العابر للحدود. ففي عصر التحول الرقمي، أصبحت الحروب الهجينة أداةً مفضلة للجهات الفاعلة التي تسعى إلى إضعاف الخصوم دون الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة.

أ- الإرهاب السيبراني وتعطيل الخدمات اللوجستية: مع ازدياد ذكاء الممرات واعتمادها على الأنظمة الرقمية، تُستخدم الهجمات السيبرانية على البنى التحتية المصرفية المشتركة، مثل أنظمة سويفت البديلة بين إيران والعراق، كأداة من أدوات الحرب الهجينة لشل التجارة بين البلدين. فالهجمات على الأنظمة المالية

[4] **Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 4th ed. (Boston: Longman, 2012), 23–45.**

واللوجستية يمكن أن توقف حركة البضائع لأسابيع، مما يُلحق أضراراً اقتصادية جسيمة تفوق بكثير تلك التي يمكن أن تُحدثها العمليات العسكرية التقليدية. وهذا النوع من التهديدات يتطلب بنية تحتية رقمية مقاومة للاختراقات، وهو ما يستدعي تضمين أمن السيبرانية في أي نموذج استراتيجي للممر.

ب- الحرب التصورية والدبلوماسية العامة: إنتاج محتوى إعلامي ضد المشاريع المشتركة (على سبيل المثال، شائعات حول نقل أراضي البصرة إلى إيران أو العكس) بهدف إثارة النزعة القومية المتطرفة وخلق حاجز اجتماعي ضد إنشاء الممر هذه الحرب التصورية تستهدف تقويض القبول الاجتماعي للممر، وهو عنصر حاسم في استدامته وفقاً لنظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي،[5] فالممرات لا تحتاج فقط إلى بنية تحتية مادية، بل تحتاج أيضاً إلى شرعية اجتماعية وقبول شعبي، وأي حملة إعلامية ناجحة يمكن أن تقوض هذا القبول وتخلق عقبات سياسية أمام تنفيذ المشاريع.

[5] **Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004), 56-78.**

ج- الإرهاب البيولوجي والتحديات البيئية: أزمة المياه والغبار تتحول إلى أداة ضغط سياسي. فإذا افتقرت الممرات الجغرافية إلى ارتباط بيئي، قد يتحول الجفاف في البحيرات العظمى إلى توترات اجتماعية حدودية ويعرقل أمن الطريق. وتشير الدراسات إلى أن كلاً من العراق وإيران يعانيان من أزمات الجفاف والغبار التي تؤثر بشكل مباشر على جودة النقل البري والسككي. وبالتالي، فإن تصميم الممرات الخضراء والمستدامة ليس مجرد خيار بيئي، بل ضرورة أمنية للحفاظ على استمرارية الممر في مواجهة التغيرات المناخية.

المطلب الثاني

الاستغلال الاستراتيجي للجغرافيا كأداة قوة ومواجهة الحصار

إذا كانت الجغرافيا تمثل في التحليل التقليدي عائقاً أو حتمية، فإن الاستغلال الاستراتيجي لها يحولها إلى مصدر قوة فاعل. ويتجلى ذلك في الممر الإيراني-العراقي من خلال ثلاث آليات رئيسية:

أولاً: توليد القوة من خلال كونها ممراً

عندما تصبح إيران والعراق مركز ثقل البضائع الصينية والهندية المتجهة إلى أوروبا، فإن أي عقوبات ضد هذين البلدين ستؤدي إلى تعطيل سلسلة التوريد العالمية. وهذا يعني جعل العقوبات مكلفة للجهة المُصدرة لها. وقد صاغ إدوارد

لوتواك مصطلح "الجيواقتصاد" لوصف هذه الظاهرة، حيث يرى أن المنطق العسكري يُستبدل بمنطق التجارة، وتصبح الأدوات الاقتصادية مثل التعريفات الجمركية والعقوبات هي الوسائل الأساسية لممارسة القوة[6]، فالدولة التي تُعد مركز عبور لا تخضع بسهولة للعقوبات، لأن العقوبات عليها تعني تعطيل تدفق السلع إلى العديد من الدول الأخرى، وهذا يعني أن تحويل إيران والعراق إلى ممر عبور استراتيجي يُشكل درعاً حامياً ضد العقوبات الأحادية.

ثانياً: خلق ترابط أمني

تصميم الممر بطريقة تربط أمن خطوط أنابيب الغاز الإيرانية إلى محطتي توليد الطاقة في بغداد والبصرة بأمن صادرات النفط العراقية من الأراضي الإيرانية. وهذا يعني أن الأمن لا يُشترى، بل يُبنى. فوفقاً لنظرية الترابط الاقتصادي،[7] فإن زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول ترفع تكلفة الفرصة البديلة للصراع، مما يجعل الحرب خياراً مكلفاً لكلا الطرفين. وفي سياق الممر الإيراني–العراقي، فإن ربط المصالح الحيوية للبلدين ببعضهما البعض يخلق حالة من "الاعتماد المتبادل"

---

[6] **Edward Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics," The National Interest 20 (1990): 17-23.**

[7] **Keohane and Nye, Power and Interdependence, 67-89.**

التي تجعل أي تهديد لأمن الممر بمثابة تهديد للمصالح الحيوية لكلا البلدين والجهات الدولية الفاعلة المرتبطة به.

ثالثاً: مفهوم الرئة الجيوسياسية

من منظور النظرية الجيوسياسية، فإن مقاومة العراق للجمهورية الإسلامية الإيرانية تتجاوز مجرد كونها جارة ذات حدود طويلة، فهي بمثابة ممر حيوي واستراتيجي في مواجهة استراتيجيات العزلة الدولية. ووفقاً لحاجياني،[8] فإن الاستمرارية الجغرافية مع العراق تسمح بتجاوز المآزق الناجمة عن العقوبات، وتُتيح مساحة للتنفس في معادلات القوى في غرب آسيا. ويُظهر تحليل الطبقات الخفية للحدود الجيوسياسية أن إنشاء قواعد عسكرية لقوى عابرة للأقاليم في مناطق مثل محافظة الأنبار ليس مجرد خطوة تكتيكية، بل هو جهد مُنظم لخلق حاجز مكاني ومنع تشكيل استمرارية إقليمية من وسط الهضبة الإيرانية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السياق، يعمل الممر الإيراني–العراقي كأداة لكسر الحصار الجيوسياسي، ومن خلال استبدال النفوذ البنيوي بالوجود العسكري فحسب، يزيد بشكل كبير من تكلفة التدابير المضادة للجهات الفاعلة المنافسة.

---

[8] **سعيد حاجياني، "الرئة الجيوسياسية في فكر القوة الإيرانية،" مجلة الدراسات الجيوسياسية ١٢، العدد ٣ (٢٠٢٠): ٤٥–٦٧.**

المبحث الثاني

التحليل الميداني والبيئة التنافسية وتحديد الأولويات المكانية

يهدف هذا المبحث إلى تجاوز التحليل النظري للتهديدات الجيوسياسية نحو قراءة تطبيقية معمقة، عبر استقراء تصورات النخب الاستراتيجية والعسكرية والأكاديمية الميدانية، فضلاً عن قياس الأولويات المكانية على طول الحدود الإيرانية–العراقية. ينقسم المبحث إلى مطلبين: يعرض الأول النتائج النوعية والكمية المستخلصة من مقابلات الخبراء والاستبيانات الإحصائية، وكشف المؤشرات الدالة على عوامل النجاح والتحديات المؤسسية. ويعالج الثاني البيئة التنافسية الإقليمية للمشاريع البديلة، ويحلل السيناريوهات المستقبلية المحتملة، ويصنف المحاور الحدودية وفق معايير الأمن والجدوى الاقتصادية، بما يُرسي أسساً موضوعية لبناء نموذج استراتيجي متكامل.

و بناء على ما سبق نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول نخصصه لدراسة النتائج الميدانية النوعية والكمية لتصورات النخب ، أما المطلب الثاني نسلط فيه الضوء على تحليل البيئة التنافسية الإقليمية وتحديد الأولويات المكانية.

المطلب الأول

النتائج الميدانية النوعية والكمية لتصورات النخب

يسعى هذا المطلب إلى استقراء تصورات النخب الاستراتيجية والعسكرية والأكاديمية حول متطلبات نجاح الممر الإيراني–العراقي، عبر منهجية مختلطة تجمع بين المقابلات المعمقة والاستبيانات الإحصائية، بهدف استخلاص المؤشرات الكمية والنوعية التي تُرشد تصميم النموذج الاستراتيجي، وتُحدد أولويات التدخل في الأبعاد الأمنية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: التحليل النوعي واستخلاص النموذج المحلي

في إطار التحليل النوعي، أُجريت مقابلات معمقة مع 15 خبيراً في مجالات الجغرافيا السياسية، والدراسات الاستراتيجية، والدبلوماسية، والأمن القومي، بما في ذلك جنرالات كبار، ودبلوماسيون مخضرمون، ومنظرون جيوسياسيون. وتم استخلاص 5 محاور رئيسية كمتطلبات استراتيجية أساسية لنجاح الممر الإيراني–العراقي:

المحور الأول: إضفاء الطابع المؤسسي على أمن الممر. أجمع الخبراء على أن أمن الممر لا ينبغي أن يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب؛ بل ينبغي تشكيل قوات حماية للممر تتألف من جيوش البلدين. وهذا يعكس ما تشير إليه

نظرية مجمع الأمن الإقليمي،[9] من أن الأنماط الأمنية الإقليمية تتطلب تعاوناً أمنياً بين الدول الواقعة ضمن المجمع الأمني نفسه. فتشكيل قوات مشتركة لحماية الممر يُعد تجسيداً عملياً لهذه النظرية، حيث ينتقل الأمن من كونه قضية سيادية بحتة إلى قضية إقليمية مشتركة. وأشار الخبراء إلى أن تجربة القوات المشتركة في تأمين الحدود يمكن أن تكون نموذجاً أولياً يُطبق على الممر، مع ضرورة وضع بروتوكولات واضحة للقيادة والسيطرة في حالات الطوارئ.

المحور الثاني: الدبلوماسية متعددة المستويات. شدد الخبراء على ضرورة التركيز على استقطاب التعاون المحلي من قبائل البصرة وديالى لضمان الأمن المادي للطرق والسكك الحديدية. وهذا يتسق مع ما أشار إليه غونتر[10] حول الروابط القبلية والدموية التي تعود إلى قرون قبل قيام الدول القومية الحديثة في المناطق الحدودية. فالمجتمعات المحلية ليست مجرد متفرجين على الممر، بل هي فاعلون أساسيون في أمنه واستدامته. وأكد الخبراء أن إشراك القبائل والشيوخ المحليين

---

[9] **Buzan and Wæver, Regions and Powers, 98–120.**

[10] **John Gunther, Tribal Dynamics in the Middle East(Oxford: Oxford University Press, 2015), 134–156.**

في آليات حماية الممر يُوفر طبقة أمنية شعبية لا يمكن للقوات العسكرية وحدها توفيرها، خاصة في مواجهة التهديدات غير التقليدية مثل التهريب والتسلل.

المحور الثالث: نموذج الربح المتبادل في الاقتصاد الجيوسياسي. رأى الخبراء أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى العراق على أنه مجرد جسر للعبور، بل ينبغي إنشاء مراكز لتصنيع السلع (صناعات تحويلية) على الأراضي العراقية وعلى طول مسار الممر. وهذا يعكس التحول من منطق "العبور" إلى منطق "التنمية"، حيث تصبح المجتمعات المحلية شركاء في القيمة المضافة وليس مجرد ممر للبضائع. وأشار الخبراء إلى أن إنشاء مناطق صناعية ولوجستية مشتركة على الحدود يمكن أن يُوفر فرص عمل للسكان المحليين، مما يربط مصلحتهم الاقتصادية باستمرار الممر وأمنه، وهو ما يُعد أقوى ضمان لاستدامته.

المحور الرابع: التكامل بين البنية الصلبة والناعمة. أكد الخبراء على أن نجاح الممر يتطلب تزامناً بين تطوير البنية التحتية المادية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ) والبنية غير المادية (القوانين، الأنظمة الجمركية، الاتفاقيات الثنائية).

فوفقاً لنظرية المؤسسية الجديدة،[11] بدون بروتوكولات قانونية مشتركة، تتحول البنى التحتية المادية إلى خردة عديمة الفائدة. وأشار الخبراء إلى أن تجربة خط سكة حديد شلامجة–البصرة، الذي يعاني من جمود استراتيجي منذ أكثر من عقدين، تُعد مثالاً حياً على كيفية تحول العقبات المؤسسية والقانونية إلى عائق أكبر من العقبات الهندسية.

المحور الخامس: تحويل الأمن إلى منفعة اجتماعية واقتصادية. في قسم التحليل النوعي، واستناداً إلى توليف آراء الخبراء، ترتبط نتائج البحث بنظرية مجمع الأمن الإقليمي لباري بوزان. ويرى النخب التي شملتها هذه الدراسة أن الأمن في البيئة الجغرافية لإيران والعراق يجب أن يتحول من قضية سيادية بحتة إلى منفعة اجتماعية واقتصادية. ويُظهر استخلاص الرموز الرئيسية في هذا القسم أن استدامة الممر تعتمد على تحول المجتمعات المحلية والبدو الرحل على الحدود إلى مراقبين أمنيين ومستفيدين اقتصاديين مباشرين. ووفقاً لموسوي،[12] فإن خلق

---

[11] **John Gunther, Tribal Dynamics in the Middle East(Oxford: Oxford University Press, 2015), 134–156.**

[12] **حسين موسوي، "سبل العيش والأمن الحدودي في العراق وإيران،" مجلة الحدود والجغرافيا السياسية ٨، العدد ٢ (٢٠٢١): ١١٢–١٣٠.**

ترابط في سبل العيش بين سكان الحدود وحركة العبور يُوفر أقوى طبقة حماية للممر. هذا النهج أكثر فعالية في مواجهة الحروب الهجينة والتهديدات الإرهابية مقارنة بالأساليب العسكرية التقليدية.

ثانياً: التحليل الكمي والنتائج الإحصائية

في هذا القسم، تم تحليل نتائج الاستبيانات التي شملت عينة من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الإيرانية–العراقية، باستخدام برامج إحصائية متقدمة لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات.

أ– اختبار فريدمان لترتيب العوامل الجيوسياسية: وفقاً لاختبار فريدمان، تم ترتيب العوامل الجيوسياسية حسب الأهمية من وجهة نظر الخبراء. حيث احتل متغير موقع العبور (الموقع الجغرافي الاستراتيجي للممر) المرتبة الأولى بمتوسط 4.82، مما يعكس الإجماع على أن الموقع الجغرافي هو العامل الأكثر حسماً في تحديد إمكانات الممر. بينما احتل متغير الانتماء الديني (الروابط الدينية والثقافية المشتركة، وعلى رأسها ظاهرة الأربعين) المرتبة الثانية بمتوسط 4.45 من حيث الأهمية لاستقرار الممر. وهذا يُؤكد ما ذهبت إليه نظرية القوة الناعمة، من أن العوامل الثقافية والدينية يمكن أن تُشكل أساساً متيناً للتعاون الاستراتيجي،

بل وتُوفر "قبولا اجتماعياً" للمشاريع المشتركة قد لا توفره الاعتبارات الاقتصادية وحدها.

ب– تحليل المسار (**Path Analysis**): تم حساب معامل التأثير (بيتا) لمتغير إمكانات الممر (الذي يشمل البنية التحتية المادية وغير المادية) على العمق الاستراتيجي (الذي يقيس النفوذ البنيوي والاعتماد المتبادل)، فكان 0.89. وهذا يعني أنه مقابل كل وحدة تحسين في بنية الممر التحتية، يتعزز العمق الاستراتيجي لإيران ونفوذها السياسي والروحي في المنطقة بنسبة 89%. وتشير هذه النتيجة إلى علاقة طردية قوية بين تطوير الممر وتعزيز النفوذ الاستراتيجي، مما يُؤكد الفرضية الأساسية لهذه الأطروحة بأن الاستثمار في الممرات ليس مجرد استثمار اقتصادي، بل هو استثمار في القوة والنفوذ. وتتوافق هذه النتيجة مع ما ذكره زارعي [13]، حول تحويل النفوذ العسكري إلى نفوذ بنيوي أكثر استقراراً نظراً للترابط الاقتصادي.

[13] **Mohammad Zarei, "From Military to Structural Influence," Journal of Strategic Studies 45, no. 3 (2022): 78–95.**

ج– تحليل اختبار **T** للفروق في وجهات النظر: أظهر تحليل اختبار **T** للفروق في وجهات النظر بين المجموعات المختلفة أن النخب العسكرية تُولي اهتماماً أكبر للأمن المادي للمسار (حماية الطرق والسكك الحديدية من التهديدات المباشرة)، بينما تُصر النخب السياسية على المعاهدات القانونية والجمركية كضمانة لاستمرار الممر. وهذا الاختلاف في الأولويات يُشير إلى الحاجة إلى نموذج استراتيجي متوازن يراعي كلا البعدين، حيث لا يمكن فصل الأمن المادي عن الأمن القانوني والمؤسسي. فالتحديات التي تواجه خط سكة حديد شلامجة–البصرة، والتي تعود إلى عقبات إدارية وقانونية أكثر منها إلى عقبات هندسية، تُعد خير دليل على أهمية هذا التكامل.

د– مؤشرات ملاءمة النموذج: تُشير مؤشرات ملاءمة النموذج في البرامج الإحصائية إلى قدرة النموذج العالية على التنبؤ في البيئات المضطربة. وتُشير النتائج الإحصائية إلى أن متغير الأنظمة القانونية والاتفاقيات الجمركية يلعب دوراً حاسماً كمتغير وسيط في نقل تأثير الموقع الجغرافي إلى الأمن القومي. وهذا يعني أنه حتى في حال اكتمال البنية التحتية المادية بالكامل دون تعديل الهياكل البرمجية والجهود الدبلوماسية الفعّالة، سيظل جزء كبير من المزايا الجغرافية الإيرانية في الأراضي العراقية غير مُستغل. وهذا يُؤكد على ضرورة

التركيز على البعد المؤسسي والقانوني بالتوازي مع البعد المادي في أي نموذج استراتيجي للممر.

المطلب الثاني

تحليل البيئة التنافسية الإقليمية وتحديد الأولويات المكانية

يتناول هذا المطلب رسم الخريطة التنافسية للمشاريع الجيواستراتيجية في غرب آسيا، كمشروع طريق التنمية التركي–العراقي وممر **IMEC**، مع تحديد موقع الممر الإيراني–العراقي في هذه المنظومة. كما يُحلل السيناريوهات المستقبلية المحتملة، ويصنف المحاور الحدودية وفق الأولويات المكانية المعتمدة على معايير الجدوى الاقتصادية والأمنية والبنية التحتية القائمة.

أولاً: المشاريع المنافسة والميزة التنافسية للممر الإيراني–العراقي

وصلت مراكز العبور في المنطقة إلى مرحلة حرجة، حيث تتنافس عدة مشاريع على رسم خريطة النقل والعبور في غرب آسيا. يسعى مشروع "طريق التنمية" التركي–العراقي، الذي يربط ميناء الفاو بالحدود التركية، إلى إزالة مركزية إيران الجغرافية وتحويل العراق إلى جسر في النظام الاقتصادي الغربي. كما يسعى ممر **IMEC** (الممر الهندي–العربي–الأوروبي) إلى ربط الهند بالسكك الحديدية بموانئ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ثم ميناء حيفا في

فلسطين المحتلة، مما يُحيّد تماماً دور إيران والعراق في الربط بين الشرق والغرب. وتعمل الولايات المتحدة، من خلال وجودها العسكري في قواعد مثل عين الأسد ونفوذها على النظام المصرفي العراقي عبر الاحتياطي الفيدرالي، على عرقلة مسار الربط الجيواقتصادي بين البلدين بشكل متعمد.

رغم هذه التحديات، لا يزال ممر إيران–العراق يتمتع بميزة جوهرية نظراً لانخفاض تكلفة العبور الناتج عن قصر المسافة البرية والاستقرار السياسي الناجم عن القواسم الثقافية المشتركة. فالمسافة البرية بين الحدود الشرقية لإيران (ميرجاوه) والساحل السوري (اللاذقية) أقصر بكثير من المسافات التي تتطلبها المشاريع المنافسة. كما أن الروابط الدينية والثقافية بين إيران والعراق، وخاصة ظاهرة الأربعين التي تجذب ملايين الزوار سنوياً، تُوفر قبولاً شعبياً للمشاريع المشتركة قد لا تتوفر في المشاريع الأخرى.

ثانياً: الجغرافيا السياسية للسكك الحديدية والسيناريوهات المستقبلية

تُعدّ مسألة الجغرافيا السياسية للسكك الحديدية والتنافس على المعايير الفنية من الأبعاد الرئيسية التي تُركّز عليها التحليلات الحديثة. ففي المنافسات الجيواقتصادية المعاصرة، لا يقتصر الأمر على أهمية إنشاء مسار مادي فحسب،

بل يُعدّ إتقان البروتوكولات والمعايير الفنية لمرور البضائع أداةً جديدةً لممارسة النفوذ. ووفقاً لنتائج زارعي،[14] يسعى المنافسون الإقليميون إلى فرض نوع من العزلة الهيكلية على إيران من خلال فرض معايير فنية مختلفة على شبكة السكك الحديدية العراقية. ولذلك، يستند النموذج الاستراتيجي المقترح في هذه الدراسة إلى مفهوم شبكة التوزيع الذكية لتقليل الاختلافات في المعايير الفنية باستخدام تقنيات لوجستية حديثة، وجعل سرعة نقل البضائع ميزةً تنافسية.

تُظهر الأبحاث المستقبلية حول المسارات المحتملة أن إيران تقع بين ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

– السيناريو الأول (مركز محوري): تصبح إيران مركزاً محورياً للطاقة والسلع في المنطقة، وهو ما لا يضمن الأمن القومي فحسب، بل سيزيد أيضاً، من خلال خلق ترابط بنيوي، من تكلفة أي عمل عدائي ضد أراضي البلاد بالنسبة للجهات الدولية الفاعلة.

[14] **Mohammad Zarei, "Railway Geopolitics in West Asia," Geopolitical Quarterly 18, no. 1 (2023): 34–52.**

– السيناريو الثاني (جزيرة معزولة): تفشل إيران في تأمين موقعها في شبكة الممرات الإقليمية، وتُحاصر داخل حدودها مع تهميش دورها الاقتصادي والجيوسياسي.

– السيناريو الثالث (ارتباط هش): تحقق إيران بعض الارتباطات لكنها تبقى هشة وقابلة للانهيار تحت أي ضغط سياسي أو أمني.

يتطلب تحقيق السيناريو الأول أن تتبنى إيران والعراق نموذجاً استراتيجياً متكاملاً يراعي الأبعاد الأمنية والاقتصادية والمؤسسية معاً، ويُوفر آليات لمواجهة التحديات التنافسية والتهديدات الهجينة. وهذا ما تسعى هذه الأطروحة إلى تقديمه من خلال نموذج **GEM–II**.

ثالثاً: قياس تصور النخب للأولويات المكانية

وفقاً للتحليلات الإحصائية لتصورات النخب حول الأولويات المكانية للتركيز الاستراتيجي على طول الحدود الإيرانية–العراقية، تم ترتيب المحاور الرئيسية على النحو التالي:

أ– المحور الجنوبي (شلامجة–البصرة) – الأولوية الأولى: يُعتبر هذا المحور الأولوية الأولى نظراً لسهولة الوصول إلى المياه المفتوحة في الخليج العربي

والبنية التحتية للسكك الحديدية القائمة. فميناءا الفاو العراقي والإمام الخميني الإيراني يقعان في هذه المنطقة، مما يُوفر إمكانية الربط البحري–البري بشكل فعال. كما أن قصر المسافة بين شلامجة والبصرة (نحو 32 كيلومتراً) يجعل من الممكن إنجاز هذا المشروع بتكلفة معقولة إذا ما تم تجاوز العقبات الإدارية والقانونية.

ب– المحور المركزي (مهران–زرباتية) – الأولوية الثانية: يُعتبر هذا المحور الأولوية الثانية نظراً لأقصر طريق إلى العاصمة بغداد. فممر مهران–زرباتية يربط غرب إيران بشرق العراق عبر طريق بري مباشر، مما يُوفر وصولاً سريعاً إلى الأسواق العراقية المركزية. كما أن هذا المحور يتمتع بكثافة سكانية وتجارية عالية، مما يجعله خياراً جاذباً للاستثمار في المناطق اللوجستية المشتركة.

ج– المحور الشمالي (بشماق–السليمانية) – الأولوية الثالثة: يُمثل هذا المحور الأولوية الثالثة، مع التركيز على التفاعلات مع إقليم كردستان. فرغم الأهمية السياسية والاقتصادية لإقليم كردستان، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية في هذا المحور تجعله أقل أولوية في المدى القصير مقارنة بالمحورين الجنوبي والمركزي. ومع ذلك، فإن تطوير هذا المحور يمكن أن يُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي مع إقليم كردستان وفتح نافذة جديدة للتبادل التجاري مع تركيا عبر الأراضي العراقية.

الخاتمة

انطلاقاً من التداخل المعقد بين المنظورات النظرية في المدرسة الإنجليزية ومفهوم القوة الناعمة والتحولات الجيوسياسية نحو الاقتصاد السياسي، وصولاً إلى الخصوصيات الإقليمية التي تفرضها الديناميكيات القبلية والبنى الحدودية في غرب آسيا، يمكن القول إن بنية الأمن في هذه المنطقة لم تعد تخضع للمقاربات العسكرية التقليدية وحدها، بل أصبحت رهناً بتفاعل عوامل متعددة المستويات تمزج بين القوة الهيكلية والاعتماد المتبادل والمشاريع التنموية كالسكك الحديدية.

أولاً: النتائج

1. تعدد أبعاد القوة: أثبت التحليل أن الفاعلية الإقليمية لم تعد تقاس بالقدرات العسكرية فقط، بل بمزيج من القوة الناعمة (كما في نموذج ناي) والقوة الهيكلية (كما في أعمال زارعي)، وهو ما يجعل إيران نموذجاً معقداً يجمع بين النفوذ الجيوسياسي والضعف الاقتصادي.

2. مركزية العامل الداخلي: كشفت الدراسات الميدانية (كما في أعمال حافظ نيا وموسوي) أن الأمن الحدودي في العراق وإيران يتحدد إلى حد كبير بالعوامل الداخلية كسبل العيش والتركيبة القبلية، وليس فقط بالتهديدات الخارجية، مما يعيد تعريف مفهوم "التهديد" ذاته.

3. التحول من الجيوسياسية إلى الجيواقتصاد: أكدت المراجع (ولتك، فلينت) أن مشاريع الربط الإقليمي، كشبكات السكك الحديدية، أصبحت أدوات نفوذ تعادل في أهميتها القواعد العسكرية، خصوصاً في ظل التنافس الصيني–الأمريكي على ممرات غرب آسيا.

4. جدلية الاعتماد والاستقلال: بينما تؤكد نظرية كيوهان وناي أن الاعتماد المتبادل يحد من الصراع، أثبتت الحالة الإيرانية – وفق المصادر الفارسية – أن هذا الاعتماد قد يكون مصدر ضعف أمني عندما لا يقترن بتنويع الشراكات وبناء القدرات الوطنية.

ثانياً: التوصيات

1. للباحثين والأكاديميين: ضرورة تطوير نماذج تحليلية هجينة تدمج بين نظريات المدرسة الإنجليزية (الإقليمية الأمنية) ومفهوم الجيواقتصاد، مع إخضاعها للتجربة الإيرانية والعراقية كمختبرات معاصرة للصراع والتعاون.

2. لصناع القرار في إيران والعراق: اعتماد استراتيجيات أمنية قائمة على تنمية المناطق الحدودية وتحسين سبل العيش، باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار تفوق في تأثيرها الحلول الأمنية التقليدية.

3. لدول المنطقة: العمل على إنشاء منصة حوار إقليمية متخصصة في مشاريع البنية التحتية (كالسكك الحديدية والطاقة) كوسيلة لبناء الثقة وتقليل الاحتكاك الجيوسياسي، بدلاً من ترك هذه المشاريع فريسة للتنافس الدولي.

4. لمراكز الدراسات الاستراتيجية: إجراء دراسات مقارنة بين النموذج الإيراني في توظيف القوة الهيكلية ونماذج دول أخرى (كتركيا والسعودية) للخروج بخلاصات قابلة للتعميم في سياق النظام الإقليمي لغرب آسيا.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. حسين موسوي، سبل العيش والأمن الحدودي في العراق وإيران، مجلة الحدود والجغرافيا السياسية، ٨، العدد ٢ (٢٠٢١).

٢. سعيد حاجياني، الرئة الجيوسياسية في فكر القوة الإيرانية، مجلة الدراسات الجيوسياسية ١٢، العدد ٣ (٢٠٢٠).

٣. محمد حافظ نيا، الجغرافيا السياسية لإيران، طهران: مؤسسة الدراسات الجيوسياسية، ٢٠١٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. **Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003 .**
2. **Flint, Colin. Introduction to Geopolitics. 3rd ed. London: Routledge, 2017 .**
3. **Gunther, John. Tribal Dynamics in the Middle East. Oxford: Oxford University Press, 2015.**

4. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. Power and Interdependence. 4th ed. Boston: Longman, 2012 .
5. Luttwak, Edward. "From Geopolitics to Geo-Economics." The National Interest 20 (1990).
6. Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs, 2004
7. Zarei, Mohammad. "From Military to Structural Influence." Journal of Strategic Studies 45, no. 3 (2022): 78–95.